

موجهات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية، الخيارات المتاحة.

د. عبد الله صحراوي

وحدة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 2

sabenms@yahoo.com

الملخص :

أضحى الدور المتعاضم للأنظمة السياسية في توجيه الفكر التربوي نحو ترسيخ القيم والنماذج الأخلاقية للمشاركة الاجتماعية مؤكداً، وتحت ضغط المد المتزايد للأفكار والمعارف المشكلة للسلوك الفردي والجماعي الناجمة عن العولمة المحملة بالنمط الحضاري المتحيز للثقافة الغربية السائدة، تصبح التربية على المواطنة مشكلة بالغة الأهمية تحتل الصدارة في جهود أنظمة الدول التابعة المتخلفة، للاعتقاد بأنها السبيل الأنجع لمسايرة التحولات المعاصرة والاندماج في المجتمع الإنساني المعاصر. والجزائر كبلدان المغرب العربي تمثل فيها التربية على المواطنة هاجسا جديا للنظام التربوي، يتضح من خلال العناية المتزايدة بموضوعها عبر إصلاحاته المختلفة متجاوزة في أهميتها الكثير من الموضوعات القيمية الأخرى وخاصة في المراحل الأساسية من التربية والتعليم، وبغض النظر عن الإشكالات و الإختلالات في تناول النظام التربوي/التعليمي لمفهوم

تربية المواطنة، ومن منطلق أن النظام التربوي الجزائري ومنذ نهاية الثمانينيات يضعها على رأس أولوياته، فإن الورقة التالية تحاول أن تسلط الضوء على أهم الموجهات الفلسفية المعتمدة في تربية المواطنة بالجزائر ودول المغرب العربي مقارنة بالنماذج الدولية، ليتضح من خلالها الدور المرسوم للمدرسة وابعاد المنهج في ذلك، مهتمة بتحليل اختلافاتها المرصودة، ولترسم أفضل التصورات المستقبلية لها في ضوء النماذج المدروسة.

كلمات دالة: الموجهات . المواطنة . الوطنية . التربية على المواطنة.

Abstract:

Nowadays, it has become clear that political systems have a great influence and a growing role in directing the educational thought in order to consolidate the different values and ethical models for mass social participation. Under the pressure of the growing tide of ideas and knowledge that constitute and make up the behavior of both the individual and community and which have resulted from globalization filled/ or loaded with cultural pattern that is purely of Western culture, education for citizenship; thus, becomes extremely an important problem that is set as a priority and at the forefront of regulations and efforts of the developing countries- believing that it is the most effective

way to keep abreast of contemporary transformations and integration into contemporary human society.

In Algeria, like the Arab Maghreb countries, education for citizenship is seen as a serious concern the educational system. This is thoroughly reflected by the growing attention to the aforementioned subject through the various reforms which surpassed, in spite of their importance, several valuable topics, especially in basic stages of education, and regardless of the problems and disequilibrium in handling the concept of citizenship education within the educational. In the light the fact that he educational system in Algeria set the said topic on top of its priorities since the end of the 1980s, the present paper sheds light on the most important philosophical approaches adopted in upbringing of the education of citizenship in Algeria and Arab Maghreb countries compared to international models/ and standards. Also, this paper seeks (1) to show the role of the school and the dimensions of the curriculum through analyzing their differences, and (2) to design the best future scenarios in regard to the selected models.

مقدمة :

بات ارتباط التغيير في أنماط السلوك الإنساني وثيقاً بالتغيير في منظومات القيم المسندة له، واصبح مطلباً أساسياً لمسايرة الحياة المعاصرة المرتكزة إلى قيم الحداثة والعولمة والتمدن كقيم المواطنة والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان،... والمتفحص لواقع المجتمعات العربية لا يعجزه اكتشاف الفشل الذي يسم النظم التربوية في تحقيق الأهداف المعقودة على تربية المواطنة ضمن سياق التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تميز الحياة من حولها، بسبب الفشل الذي يطبع وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة ووسائل الإعلام.... وغيرها، في مسايرة التحول والتغيير، مع جمود أنساق القيم الناظمة لسلوك الأفراد، ومقاومتها أحيانا لكل تحول أو تغيير وعملها على إعادة إنتاج القيم القائمة التي تكرر التخلف والقصور والاستبداد.

مثلت تجربة الدولة العربية الحديثة خلال العقود الأخيرة مثالا للفشل في ترسيخ قيم الحداثة بشكل عام وقيم المواطنة بشكل خاص بوصفهما سمة المجتمعات الحديثة، حتى أن تقارير التنمية الإنسانية العربية أطلقت على الدولة العربية الحديثة اسم "دولة الثقب الأسود" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004، 120) في تلميح منها إلى حالة الفشل في بناء الدولة المدنية المعاصرة، وقد أرجعت التقارير ذلك إلى أسباب

متنوعة، كان في مقدمتها " ارتباط النظام العربي بالسياسات الاستعمارية، واستمرار حالة التبعية الخارجية وفقدان الاستقلال التام، بالإضافة إلى غياب العقد الاجتماعي وتهميش فكرة المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني واستئثار النخب الحاكمة بالسلطة " (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005، 78).

لقد فاقمت أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة حدة الظواهر السلبية سياسيا واجتماعيا وثقافيا، فكان من أبرزها الثورات وعدم الاستقرار وانتشار العنف والتطرف والتمييز والعنصرية، والنزوع نحو الهجرة، والفسل في خفض معدلات البطالة والجهل والفقر وغياب سيادة القانون وغيرها....، " كما أن انتشار ظاهرة العولمة التي تعمل على تكوين المواطن العالمي الذي لا وطن له، ضاعف من حجم مشكلة المواطنة وبنائها" (الجنحاني، 2008، 37-38)، إلى جانب ما حملته العولمة من متغيرات علمية وتقنية عقدت الأزمة، وافرزت تداعيات اجتماعية وثقافية أثرت على أنماط الحياة ووسائلها ومتطلباتها.

أشارت تقارير التنمية الإنسانية الإقليمية والدولية الخاصة بالوضع العربي للعقد الأول من القرن الحالي إلى : " ارتباط أزمة المواطنة بأساليب تنشئة الأفراد في الأسرة والمدرسة وبالنظم التربوية التي تركز القيم السياسية والاجتماعية القائمة المعيقة لبناء المواطنة بمفهومها المعاصر،

باستنادها إلى أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية، مؤثرة بذلك على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس ومعيقة للتفكير الحر الناقد والإبداع، علاوة على ترسيخ مبدأ الإقصاء وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، 51-53). إذ لا تزال المناهج التعليمية تنمي الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع الفكر النقدي المنطلق الذي يحفز المتعلمين على نقد الواقع والعمل على تغييره. ذلك أن التغيير المنشود في الحياة العامة لن يتحقق بالصورة المطلوبة ما لم يستند إلى تغيير في النظام التعليمي يفكك قيم الاستبداد المعطل للحرية وممارسة الديمقراطية والمغيب لقيم المواطنة، علماً بأن كل الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية أو عمليات إصلاح سياسي خلال العقد الأخير لم تبد اهتماماً قوياً بإصلاح النظم التعليمية فيما وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان القائمة على قبول التنوع والتعدد واحترام وجهات النظر المختلفة" (قاعور والمعشر، 2011، 3).

من هذا المنطلق، تطرح الدراسة قضية أبعاد تربية المواطنة في النظام التربوي الجزائري خاصة والعربي على وجه العموم في مسيرته لعملية التغيير السياسي والاجتماعي المطلوب لإنجاح بناء الدولة الحديثة والمواطن المشبع بسلوك المواطنة، الضامن لمنع إعادة تكريس التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقادر على تفعيل عملية التنمية

الشاملة، خاصة ونحن بحاجة إلى وقفة تأمل تحقق رسم منهجاً تربوياً سليماً لإعادة بناء شخصية المواطن بالاستناد إلى التربية السليمة عبر المناهج التعليمية المبنية على قواعد الحرية وحقوق الإنسان والمشاركة، التي تشكل قاعدة التغيير نحو القيم المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها شعوب العالم في القرن الحادي والعشرين.

مشكلة الدراسة:

تشكل المواطنة وما يرتبط بها من سلوكيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أبرز هموم الوطن العربي عامة والجزائر على وجه التحديد، وقد أدت التغيرات الأخيرة على الصعيد الاجتماعي والسياسية إلى النظر لقيم المواطنة بمنظور الجديدة باعتبارها الضامن لتماسك النسيج المجتمعي في هذه الدول، ولنجاح عمليات التنمية ووقف إعادة إنتاج قيم التخلف والاستبداد، ذلك أن التغيرات الاجتماعية والسياسية الأخيرة قد لا تسفر عن نتائج ملموسة في المشروع التنموي، طالما أن النظام التعليمي لا يبتعد عن ممارساته القديمة المغيبة للقيم المدنية بمفهومها المعاصر التي تشكل القاعدة الفكرية للتنمية البشرية، ومتجاهلاً العمل على ترسيخ ثقافة المشاركة في إدارة الشأن العام وحرية الفكر والرأي والمساواة والتنوع والتعددية والتسامح وقبول الآخر.... الخ.

يتطلب ترسيخ قيم المواطنة إصلاح التعليم باتجاه تزويد الأفراد بالمعارف والقيم والمهارات التي تؤثر في استعدادهم للمشاركة في بناء الوطن، وتساعدهم على التكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات، علما بأن " الديمقراطية والمشاركة لن تترسخ إلا في ظل ثقافة تعلم المواطن كيف يفكر بحرية ويقبل التنوع ويحترم وجهات النظر المختلفة، ويسعى إلى المشاركة ويتحمل المعارضة ويشجعها، بعد أن أضحت حقوق الإنسان شروطا موضوعية لترسيخ قيم المواطنة " (الكواري،، 2001، 104).

لقد أضحت إسهام مقررات التربية المدنية والوطنية، وبرامج الدراسات الاجتماعية في المستويات التعليمية المختلفة في تنمية قيم المواطنة أمرا لا لبس فيه لما تتضمنه من اتجاهات ومعلومات وقيم عن نظام الحكم ومؤسسات الدولة، والحقوق والواجبات الوطنية، والانتماء والولاء للوطن، وتعزيز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات، والعدالة الاجتماعية، والتعاون والتسامح، وتقبل الاختلاف في الآراء والتعددية والمشاركة. متضمنة مع ذلك ماضي الأمة وواقعها وآمالها وتطلعاتها التي ترسم مستقبلها.

إن أبرز المشكلات التي تواجه النظام التعليمي بالجزائر وبالذات العربية عموما تتمحور حول ترسيخ سلوك المواطنة بمفهومها المعاصر، مما يتطلب إلقاء الضوء على فلسفات النظم التعليمية في إكساب

المتعلمين القيم المرسخة لسلوك المواطنة وموجهاتها المختارة، أو ما يعبر عنه بـ "التنشئة الاجتماعية" سياسياً وثقافياً وهي أهم وسائل بناء المواطنة وإنجاح عملية التنمية المنشودة.

لقد أكدت سياسة التعليم في الجزائر على ضرورة إعداد المواطن الصالح وفقاً لقيم هذا المجتمع التي تنبع من تعاليم الدين الإسلامي وقيمه الحميدة والانتماء العربي المغاربي الأمازيغي (القانون التوجيهي للتربية، 2008، 10)، بالإضافة إلى "تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، و متمسك بعمق، بقيم المجتمع الجزائري وباستطاعته فهم العالم الذي يحيط به والتكيف معه والتأثير فيه والتفتح بدون عقدة على العالم الخارجي" (القانون التوجيهي للتربية ، 2008 ، 9).

ولأهمية الموضوع فقد تم التأكيد منذ الإصلاح الأخير لمنظومة التربية والتعليم على تدريس مادة التربية المدنية والوطنية في المراحل الثلاثة للتعليم، كونها ضرورة وطنية لتنمية الإحساس بالانتماء والهوية. وضرورة اجتماعية لتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات والمشاركة في خدمة المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات، بالإضافة لكونها ضرورة دولية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية. في ضوء ذلك تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الآتي:

. ما المعالم الفكرية الكبرى لتربية المواطنة في المفهوم الدولي ؟ وما أبرز
القيم الفلسفية الموجهة لها في النظام التربوي الجزائري مقارنة ببعض
التجارب الدولية ؟ وكيف تسهم المدرسة في التربية عليهما ؟
أهمية الدراسة :

يمثل تحليل مضمون ثقافة المواطنة السائدة بالنظام التربوي،
ودراسة عملية التربية الهادفة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة، شرطاً أساسياً
لنجاح أي عملية تحول باتجاه الإنخراط في الحياة المعاصرة سياسياً
وثقافياً واقتصادياً. كون عملية التربية والتعليم أهم وسائل إعادة إنتاج
القيم الثقافية أو تغييرها عبر ما ترسخه من مبادئ ومعارف تستهدف
تمكين الأجيال الناشئة من متطلبات الحياة المعاصرة ووسائل ممارستها
بالشكل المطلوب، والقيام بالأدوار المجتمعية الموكلة إليهم باقتدار.

أهداف الدراسة : تستهدف الدراسة :

. إلقاء الضوء على المفاهيم المرتبطة بالمواطنة، كالوطن والوطنية
والتربية الوطنية وتربية المواطنة ومكانتها في فلسفة التعليم.
. الوقوف على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، من خلال بعض
التجارب العربية والمحلية والعالمية، ومقارنتها بالتجربة الجزائرية.
. التوصل إلى تصور مقترح لتربية المواطنة يتلاءم والبيئة الجزائرية.

المفاهيم المرتبطة بالدراسة :

الوطن: ذكر في لسان العرب بأن الوطن لغة يشير إلى " المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحلّه " (ابن منظور، 2000، 239). أما اصطلاحاً فتعرفه أمانة حجازي بأنه " قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن " (حجازي، 2000، 80). وينظر الحقييل للوطن بكونه "البلد الذي يقيم فيه الإنسان ويتخذه مستقراً له. ولذلك فهو شبيه بالمنزل، فالمنزل هو المكان الصغير الذي يسكن فيه فرد مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عدداً كبيراً من الأفراد والأسر (الحقييل، 1990، 19).

المواطنة : عرّفت المواطنة بكونها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية ". كما أشارت بعض التعاريف إلى كونها تمثل الرباط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والدولة، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للمجتمع الذي ينتهي له، كما تعرف على أنها : " وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يتبع ذلك من

تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين
بالدولة القومية التابعين لها " (Diversity, 2008, 129).

اعتمدت منظمة اليونسكو مفهومها للمواطنة يتمحور حول مجموعة
عمليات الحياة الاجتماعية التي تعلم الأفراد والجماعات داخل
مجتمعاتهم الوطنية والدولية أن ينموا بوعي كافة قدراتهم الشخصية
واتجاهاتهم واستعداداتهم و معارفهم... كما عرفتها الموسوعة العربية
العالمية بكونها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن " (الموسوعة العربية
العالمية، 1996، 311). وتم تعريفها في قاموس علم الاجتماع بكونها "مكانة
أولوية اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن
خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني
الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون".

كما تحدد مفهومها في المنظور الإسلامي وفق ثنائية الوطن والمواطن
وبالتالي يرى الإسلام في المواطنة " تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم
كفرد وعناصر أمته وهم الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتُتوج هذه
الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحاكمهم من جهة، وبين
الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. " (هويدي، 1995، 13). وضمن هذا
السياق يرى القحطاني بأن المواطنة هي "مجموعة العلاقات والروابط
والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواء أكانوا

مسلمين أم ذميين أم مستأمنين" (القحطاني، 1999، 63). وهناك مستويات
للشعور بالمواطنة تتمثل في النقاط التالية :

. شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة في
مجتمعه.

. شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور.

. شعور الفرد بالارتباط بالوطن و بالانتماء للجماعة.

. اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد وحركة واحدة.

و ترتبط المواطنة بالديمقراطية ارتباطا وثيقا لتكون ركيزتها الأولى، فلا
يوجد مجتمع ديمقراطي لا يعتمد في بنيانه على كل أفراداه.

الوطنية: عرفت الوطنية في الموسوعة العربية العالمية بكونها " حب
الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات
والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحى هذا المصطلح
بالتوحد مع الأمة " (الموسوعة العربية العالمية، 1996، 110). ولذلك فهي تعبر عن
الشعور الجمعي الرابط بين أبناء الجماعة العامر لقلوبهم بحب الوطن
والجماعة التي ينتمون إليها، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل
بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما.

مدلول معاصر للتربية على المواطنة:

لم يبتعد مفهوم التربية على المواطنة عن دائرة التنشئة السياسية والاجتماعية التي تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته فكرياً وروحياً واجتماعياً وإنسانياً، والواعي لحقوقه والملتزم بواجباته، والمؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة للناس كافة، والقادر على الإنتاج والتنمية والمبادرة المبدعة، والمعترف بانتمائه إلى وطنه، والمتحلي بالسلوك الديمقراطي، والمتسم بالوسطية والتسامح والاعتدال.

لذلك تعددت تعريفات التربية على المواطنة إذ عرفها شيرلي بكونها "عملية صنع القرار" (Sherley Engle, 1960)،، بينما أشار جيمس وآخرون إلى أنها "إعداد المواطن للاشتراك الفعال في المجتمع الديمقراطي" (James P. Shaver, 1967)، وأشار البعض إلى أنها تتمثل في "الحقوق والمسؤوليات والواجبات المصاحبة لحكم مجموعات بشرية مختلفة ينتهي إليها الفرد نفسه (Richard C. Remeg, 1979).

أما فيليب ماريوفيري أن "الدولة يجب أن تضمن من خلال التربية على المواطنة لكل من يغادر المدرسة القدرة على فهم العالم والمجتمع اللذين سيكون مطالباً بأداء أدواره فيهما سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم المهني أو السياسي" (Philippe, Meirieu 2005). ويرى الباحث عمارة أن "المدلول الحديث للمواطنة من منظور حقوق

الإنسان يحيلنا على ثلاثة مفاهيم هي : المفهوم السياسي ويقترن بحقوق المواطن في المشاركة في الحياة العامة، والمفهوم القانوني ويهتم بالحقوق المدنية والاقتصادية للمواطن كالحق في الحياة والحرية والأمن والمساواة والملكية دون إغفال واجبات المواطن كحماية الوطن وأداء الضرائب واحترام القوانين. أما المفهوم الإداري للمواطنة فيفيد أمرين أساسيين هما: المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية وحماية المعطيات الشخصية للمواطن كأصل العرقي والاجتماعي والانتماء السياسي والمعتقدات الدينية واحترامها (عمارة، 2007، 160).

اعتمادا على ما سبق فإن المواطنة تمثل شعورا بالانتماء لوطن كفضاء مشترك، يوحد بين أفراد ينتمون إلى مجموعة بشرية واحدة، يمكنهم من التمتع بحقوق فردية ومدنية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متساوية، ويلتزمون بواجبات تتلخص في خدمة وطنهم بما يضمن نماءه ورقيه بين الأمم، ويشاركون في تسيير شأنه العام مما يجعلهم يكتسبون صفة المواطنين، أما التربية على المواطنة فهي التنشئة التي تستهدف تحقيق ذلك كله.

مكونات المواطنة: للمواطنة مكونات أساسية ينبغي أن تكتمل لتحقيق تتمثل في:

1- الانتماء: وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه. أوهو "إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق".
ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته.

2 - الحقوق : يتمتع بها جميع المواطنين بحقوق هي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها : حرية العقيدة، وحفظ الحقوق الخاصة والحق في التعليم، وتقديم الرعاية الصحية، والخدمات الأساسية، وتوفير الحياة الكريمة، والعدل والمساواة، وحفظ الحرية الشخصية التي تشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي.

3 - الواجبات : تشترك غالبية الدول في مجموعة من الواجبات المترتبة على مواطنيها منها احترام النظام، والتصدي للشائعات المفرضة الذي تنال من استقراره وعدم الانسياق وراءها، وعدم خيانة الوطن، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والاستعداد للدفاع عن الوطن إبان الأزمات والأخطار، والمساهمة في تنميته، والمحافظة على الممتلكات والمرافق العامة، و التكتاف مع بقية أفراد المجتمع.

4 - المشاركة المجتمعية : من أهم سلوكيات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية، فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشهات وتقوية أواصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

5 - القيم العامة : وذلك يعني التخلق بالقيم السامية الممثلة في الأمانة وحفظ المال العام وعدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخصي. ثم الإخلاص في العمل وإتقانه، والتفاني في حب الوطن والتعلق به، والصدق والبعد عن الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضواً نافعاً لوطنه والتعااض والتناصح بشكل جماعي يجعل المجتمع مترابطاً.

من المواطنة إلى الوطنية :

تشير التربية الوطنية إلى المفهوم الأخلاقي الذي يحقق صفة المواطنة بالفرد، وينمىها إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن " سعادة الفرد ونجاحه، وتقدم الجماعة ورقمها لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن بالعمل الإيجابي القائم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات " (إسماعيل، 1998، 43). ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة،

فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

سبقت الإشارة إلى أن الحديث عن المواطنة والوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، " فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله " (عبد التواب، 1993، 108). والوطنية هي الجانب الفعلي العملي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم " فالفرد يكتسب الولاء الوطني " من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل (السليمان، 1998، 196).

بين المواطنة و الديمقراطية :

اعتلت المواطنة قمة الهرم في ترتيب قيم الديمقراطية باعتبارها شرطها الأساس، ذلك أن المواطنة هي الأداة الفاعلة الوحيدة لتكريس سيادة القانون والمساواة. و ممارسة الحد الأدنى من الحقوق. فالدولة في غياب المواطنة لا يمكنها تجسيد مفهوم سيادة الشعب، والمواطنون لا

يمكنهم تجسيد مفهوم حقوقهم بعيدا عن الديمقراطية. ومن هنا يمكن توضيح علاقة المواطنة بالديمقراطية ضمن العلاقة بحقوق الإنسان، حيث تمثل المواطنة المحرك الذي يهتم بتفعيل حقوق الإنسان وتحويلها من منظومة قانونية مجردة إلى منظومة سلوكية وأفعال تمارس طبيعيا وبشكل محسوس، فلا جدوى من حقوق في غياب المواطنة لأنها أكثر الآليات صدقا لتأكيداتها وتربطها، وأوضحها نهجا لترجمة قيمها ومبادئها إلى واقع ملموس يعيشه الأفراد والجماعات على كافة المستويات . وإذا كانت المواطنة على هذا الجانب من الأهمية لتكريس الديمقراطية، فإن الأخيرة هي البيئة التي ينموي بيئتها سلوك المواطنة.

الوضع الدولي لتربية المواطنة من خلال الدراسات:

تزخر أدبيات الموضوع بجملة من الدراسات التي لا يتسع المجال لاستعراضها، ومن البحوث التي تناولت وضع المواطنة في أمريكا دراسة Levick Segnatelli سنة 1997 م، والتي هدفت إلى معرفة ما إذا كان للمنهج المقرر محليا تأثيرا إيجابيا على زيادة فعالية مواقف وآراء الطلاب وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها :

I - أن الطلاب يفتقرون للمعلومات السياسية، ولديهم ضعفا في الفعالية السياسية قبل تلقينهم المنهج المقرر.

2 - زادت معرفة الطلاب بالعمل السياسي وفهمهم له، وتوفر لديهم مستوى أعلى من قوة التأثير بعد دراستهم للمادة.

3 - اختلفت نظرة الطلاب للأمور السياسية بشكل كبير مما يؤكد أهمية المادة وأثرها عليهم.

4 - تثير الدراسة تساؤلات حول المشاركة السياسية من خلال التربية الوطنية، ودور مواقف وتوجهات الآباء في التأثير على تطور الفعالية وقوة التأثير لدى الشباب.

ومن الدراسات الدولية المقارنة تبرز دراسة Kubow, Patricia سنة 1997 التي استخدمت منهج التربية المقارنة في ثلاث دول هي : إنجلترا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت لعدد من النتائج تحددت بفعلها معالم المواطنة ضمن أربعة أبعاد كبرى ضمت :

أ. التحديات : والتي تمثلت في : الفجوة الاقتصادية - تقلص الخصوصية - عدم تكافؤ فرص تكنولوجيا الإعلام - التدهور البيئي - زيادة الفقر في الدول النامية.

ب . الخصائص: ومنها تقبل التباين الثقافي - التعاون مع الآخرين - تحمل المسؤولية حيال المجتمع - تغيير نمط الحياة والعادات الاستهلاكية - الحفاظ على البيئة - حل النزاعات بطريقة سلمية - احترام حقوق الإنسان - التفكير النقدي المنظم.

ج. الاستراتيجيات : ممثلة في غرس البعد العالمي في المنهج - غرس التفكير النقدي من خلال طرق التدريس الديمقراطية والتعليم التعاوني - المشاركة الاجتماعية كجزء من برنامج إعداد المعلمين - تحمل المدرسة والمؤسسات الأخرى مسؤولية التربية الوطنية ."

د. الإصلاحات : وكان من أهم ما أوردته الدراسة الأولية لتعليم المواطنة في الخطة والتطبيق - وضوح تعليم المواطنة في برامج إعداد المعلمين - تزويد المعلمين بالقضايا التي تساعد على تنمية فكرهم مثل النقاش حول القضايا العالمية كعدم المساواة الاجتماعية - التدهور البيئي - تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق بزيادة الارتباط بين أساتذة الجامعات والمعلمين - تزويد المعلمين بالمصادر العلمية للتربية الوطنية - تعليم المواطنة كموضوعي أساسي في المرحلة الثانوية.

وفي الصين كان من أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع المواطنة دراسة Wang, Pi-Lang (1996م) وهدفت إلى معرفة مدى استيعاب وإدراك طلاب المدارس المتوسطة للمنهج المدرسي الرسمي وغير الرسمي للتربية الوطنية، والمبادئ الأخلاقية وتأثيره على مواقفهم وتوجهاتهم الوطنية، وأيضاً لمعرفة محتوى القيم المتوفرة في الكتب الدراسية الخاصة بمادة التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها:

1- التأكيد على الصلة الوثيقة بين المبادئ الأخلاقية التقليدية والقيم الوطنية.

2- افتقار الفصول الدراسية للبيئة التربوية الحرة المرتبطة بالإجراءات الديمقراطية.

3- ظهور استيعاب الطلاب لمفهوم المواطنة في القيم الأخلاقية التقليدية أكثر من القيم الوطنية.

4- يؤدي برنامج التربية الوطنية دورا هاما في تغذية المواقف الإيجابية للطلاب نحو النظام.

5- ضعف الاهتمام بالموضوعات الوطنية والسياسية، وقلة المشاركة في الأنشطة الوطنية، وضعف رغبة المشاركة في النقاشات الوطنية مع الزملاء والمعلمين.

6- لا يؤثر منح التربية الوطنية في تعزيز القيم الديمقراطية أو زيادة المشاركة الوطنية.

ويمكن استعراض خلاصة تلك الدراسات في جملة من النتائج من أهمها:

الاتجاه العالمي الحثيث للاهتمام بالمواطنة و تخطيط المقررات والمناهج الدراسية لتزويد الناشئة والشباب بجوانب التعلم اللازمة لإعداد المواطنة المسؤولة في المستقبل.

ضرورة الاهتمام بتطوير مناهج ومقررات التربية الوطنية والاجتماعية لتقوم بالدور المنوط بها في التربية السياسية للناشئة، وإعدادهم للمواطنة المسئولة في المستقبل.

اتجاهات معاصرة في التربية على المواطنة:

من المفيد الإشارة إلى أن هناك اتفاقاً عاماً بين المختصين على أن " تحقيق المواطنة الصالحة يمثل الهدف الرئيس للنظام التربوي في كل الدول، مما أوجب الاهتمام بالتربية الوطنية من طرف الجميع، ولكن هذا الاهتمام يتفاوت من دولة إلى أخرى " (المجادي، 1999، 8). وعلى ذلك وجب التأكيد على دور المدرسة في تنمية المواطنة الصالحة والفعالة ويتمثل ذلك في تنمية الديمقراطية باستخدام التربية والتأكيد على طرق التدريس المختلفة داخل الحياة المدرسية لتنمية المواطنة، ومن أهم مرتكزات الاتجاهات المعاصرة لتربية المواطنة ما يلي:

. محورية المدرسة في تربية المواطنة

تضطلع المدرسة بمهمة "غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي بصورة مقصودة من خلال المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المختلفة التي الموجهة للمتعلمين، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة أو المؤسسات الأخرى. كما أن المدرسة تؤثر في نوع الاتجاهات والقيم السياسية التي يؤمن بها الفرد، وذلك من خلال

علاقة المعلم بالطالب، ومن خلال أداء المعلم لعمله، ومن خلال التنظيمات الإدارية المدرسية " (علي، 1999، 5)، وقد أوضحت الاتجاهات المعاصرة أن ذلك يتم من خلال:

1. تكوين المعلم : عندما يكون المعلم متمكناً من مادته الدراسية متعمقاً فيها، فإنه يكتسب قدراً كبيراً من احترام الطلاب، وبالتالي يسهل عليه التأثير عليهم فكرياً، فإذا أضاف إلى ذلك معاملة يظهر فيها إيمانه بتوجهات النظام السياسي القائم وتحمساً له، فإن طريقه يصبح سهلاً لغرس قيم هذا النظام في قلوب الطلاب والعكس صحيح.

2. العلاقات البيداغوجية : تختلف العلاقة في الفصل الدراسي بين المعلم والطالب من معلم إلى آخر ومن بيئة مدرسية إلى أخرى، فقد تكون العلاقة ذات طبيعة سلطوية لا تسمح للطلاب أن يناقش الآراء والأفكار التي يطرحها المعلم وقد يتجاوز ذلك إلى استخدام أساليب الاستبداد والقهر، أو يكون المعلم ذا طبيعة ديمقراطية يتعامل مع الطلاب بنوع من الحرية يتركهم يعبرون عن آرائهم وأفكارهم ويساعد في نمو شخصياتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم، ولهذا الأسلوب أوذاك تأثيره المؤكد على اتجاهات الطلاب سواء بالسلب أو الإيجاب.

3. الإدارة المدرسية : لكل مدرسة أسلوباً وتنظيمات معينة، ويتوقف نمو الإحساس لدى الطالب بالاعتدال الذاتي والانتماء الاجتماعي على إمكانية انضمامه إلى هذه التنظيمات والمساهمة في شؤون المدرسة. هكذا يتضح تأثير النظام المدرسي على الطلاب، ففي نظام يعتمد على التلقين، ويعد نتائج الامتحانات المؤشر الوحيد لتقويم الطلاب، تبرز التجاذبات الفردية وتتفشى ظاهرة الغش والمنافسة السلبية، بينما تختفي مثل هذه النزعات في نظام تعليمي يشجع النقد والإطلاع الحر ويغرس قيم الابتكار والمشاركة و التعاون.

و من المبررات التي تجعل للمدرسة دوراً في التربية الوطنية يمكن ذكر ما يلي:

1 - تمثل المدرسة بنية اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى وتتفق مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير.

2 - الزامية المقررات الدراسية التي يدرسها كافة التلاميذ، ولذلك تعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع.

3 - تعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلاب.

4 - بقاء الفرد بها لفترة زمنية طويلة، فتؤثر فيه وتعديل من سلوكه.
(علي، 1999، 172).

وتبلغ المدرسة أقصى درجات الفاعلية في التربية الوطنية إذا كان هناك تطابق بين مناهجها النظرية وبرامجها التطبيقية، وحيثما وجد التناقض يصبح تأثير المدرسة في هذا المجال ضعيفاً. و مثال ذلك أن تتضمن مقررات التربية الوطنية والاجتماعيات قيماً مثل الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر، بينما تقوم معاملة المعلمين للطلاب على كل شيء عدا الكرامة والمساواة. لذلك وجب أن تتحول المدرسة إلى مجتمع حقيقي يمارس فيه النشء الحياة الاجتماعية الصحيحة، ويمارس فيها المسؤولية والاستقلال والتعاون وإنكار الذات، وأن يجد في ممارسة هذه الصفات ما يشجعه على التمسك بها في المستقبل.

موقع التربية الوطنية في المنهج المدرسي:

يتفق المختصون في ميدان التربية على أن إيجاد وتنشئة المواطن الصالح يمثل الهدف الأسمى للنظم التربوية في مختلف الدول. ولذلك فإن " تحديد أهداف تربية المواطنة تعد الخطوة الأولى في بناء المناهج، بحيث ترتبط هذه الأهداف، كأهداف عامة للتربية، بأهداف كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي" (المجادي، 1999، 8)، لكن آراء التربويين اختلفت حول إستراتيجية منهج تربية المواطنة، أمها أفضل : المدخل الذي يعتمد

على فرع واحد من المعرفة الذي يركز على قضايا المواطنة ويدور محتواه حول موضوعات محددة مثل التربية الوطنية، والتربية للسلام، وحقوق الإنسان، والتربية الدولية وغيرها من الموضوعات التي تساعد على نمو الوعي بالوظائف السياسية للنظام، ونموالاتجاهات الخاصة بالتسامح الديني والسياسي والانفتاح الثقافي وتقدير دور الثقافات الأخرى في الحياة والمجتمع وفي الداخل والخارج، والمشاركة في الأنشطة المدرسية. أوالمدخل الذي يعتمد على عرض الموضوعات داخل المواد المختلفة، والذي يهتم بالمشاركة الفعالة من قبل الطلاب سواء في المدرسة أو في المجتمع حيث يقوم الطلاب بالأنشطة التي لها فوائد تربوية مثل المشاركة في مجالس الطلاب، والأنشطة المصاحبة للمنتج، وأنشطة خدمة المجتمع، والأنشطة الخيرية (أيوب، 1998، 135).

لذلك لابد من توفر أهداف محددة لتربية المواطنة تربط المناهج الدراسية بالإستراتيجية التربوية، بحيث تتم ترجمة الأهداف إلى محتوى ونشاط وخبرات متعددة تكون لها صلة وثيقة بالخطط والسياسات المقررة، ويتم تنفيذها من قبل إدارة المناهج، وتهتم بالمشكلات والقضايا المعاصرة التي تساهم في تنمية المواطنة، فوجود هذه الأهداف يساعد على تحديد مساهمة كل ميدان من ميادين المنهج الدراسي كالدراسات الاجتماعية، واللغات، والعلوم، والرياضيات، والتربية الفنية وغيرها من

المواد الدراسية الأخرى، لأنه " لا يمكن لمادة دراسية واحدة أن تحقق أهداف تربية المواطنة كطريقة حياة وسلوك دون مساعدة المواد الدراسية الأخرى والمناخ المجتمعي بمؤسساته المختلفة (المجادي، 1999، 25).
العلاقة بين سلوك المواطنة و التعليم.

أمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الترابط الوثيق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة تمثلت في :

1. البعد المدني الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات.

2. البعد السياسي الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.

3. البعد الاجتماعي الاقتصادي الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية.

4. البعد الثقافي للمواطنة الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، والاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع.

أما على صعيد الجهود العلمية النظرية التي قدمت لتحديد طبيعة العلاقة بين التعليم والمواطنة والتغير الاجتماعي في المجتمع، فقد تمثلت بالأساس في مجال نظرية "التربية النقدية"، التي تقدم رؤية مختلفة لطبيعة العلاقة بين التعليم والمجتمع، حيث تقوم هذه الرؤية على الأسس التالية (بومبر، 2010، 108) :

. عدم حيادية التعليم.

. ارتباط التعليم بالسياسة و الأخلاق.

. خضوع التعليم للرؤية السياسية للمجتمع.

لذا يؤكد مفكرونظرية التربية النقدية على أن التعليم هدف ووسيلة للتغيير في الوقت ذاته لخلق مجتمع جديد، وهنا يبرز التزام المناهج المدرسية بتوظيف الوعي والعمل النقدي في إطار مشروع سياسي للتغيير أو ان تركز رؤية وعلاقات السلطة القائمة (Rimington, et al, 2008. 17).

أساليب واستراتيجيات تدريس تربية المواطنة :

يتأثر تدريس التربية الوطنية والمواطنة بالغايات التربوية التي تقوم عليها، سواءً كمادة دراسية مستقلة أو متضمنة في الدراسات الاجتماعية، وقد أورد (Martorella, 1991) خمسة مجالات يمكن تدريس التربية الوطنية من خلالها:

1. تدريس برامج المواد الاجتماعية من أجل نقل التراث وأثقافات الجيل الأول للجيل الذي يليه، لأن التربية الوطنية تهدف إلى نقل المعارف والمعلومات التقليدية والقيم كإطار أو هيكل لاتخاذ القرارات.

2. تدريس الدراسات الاجتماعية كعلوم اجتماعية، لأن التربية الوطنية تهتم بتعليم مفاهيم وتعميمات العلوم الاجتماعية لبناء قاعدة معلومات يتم تعلمها فيما بعد.

3. تدريس المواد الاجتماعية من أجل التفكير التأملي، لأن التربية الوطنية تسعى إلى استخدام عمليات التفكير والحصول على المعارف والمعلومات التي يحتاج المواطن إلى معرفتها لاتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهه.

4. تدريس المواد الاجتماعية من أجل النقد الاجتماعي لأن التربية الوطنية تسعى إلى تنمية قدرة الطالب لاختبار ونقد وتنقيح التراث السابق أو التقليدي والوضع الاجتماعي القائم من خلال استخدام طريقة حل المشكلات.

5. تدريس الاجتماعيات من أجل نمو الشخصية، لأن التربية الوطنية تهتم بتطوير ونمو المفهوم الذاتي الإيجابي وتطوير شخصية الطالب بفاعلية وإحساس قوي.

لقد تبين أن الدراسات الاجتماعية تعد أفضل أداة لإبراز التآلف أو التنشئة الاجتماعية، ولربط الطلاب بالبنية الاجتماعية الموجودة أو القائمة في المدرسة والمجتمع، حيث إن نقطة القوة الوحيدة في طريقة التنشئة التقليدية، أسهامها بدور بارز في جعل الدراسات الاجتماعية تقوم بدور فعال في مهمة التربية الوطنية في المجتمع.

بين مارتوريلا (Martorella, 1991) أن التربية الوطنية يتم تعلمها داخل المدرسة من خلال المنهج الرسمي للمدرسة والمنهج الخفي، ويقوم نظام المدرسة وأعرافها وعاداتها وأنشطتها وأحكامها ونماذجها بدور بارز في اكتساب الاتجاهات والمعلومات التي لها علاقة بالتربية الوطنية، وهنا يبرز دور المنهج الخفي. أما داخل حجرة الصف، فإن (مادة) التربية الوطنية، كما يذكر الباحثان (Oppenheim & Tomey, 1974)، لا تقف عند نقل المعارف للطلاب، ولكنها تهدف إلى غرس الاتجاهات والقيم المشتركة، مثل مبدأ المسؤولية السياسية والتسامح والعدالة الاجتماعية، واحترام المسؤولين أو السلطات المسؤولة، ويتم استخدام جانب المحتوى المعرفي أو الإدراكي في

المنهج لإلقاء الضوء على الإيديولوجيات والمبادئ الأساسية للمجتمع، وفي هذا الاتجاه توجد طريقتان أساسيتان لتعليم المواطنة هما :

أولاً: إعداد المواطن الصالح : وهي الطريقة التي كانت واسعة الانتشار ومازالت سائدة في المناطق التي تولى للتقاليد أهمية كبيرة، وتعطي تركيزاً لسيطرة المعرفة من أجل خلق الولاء للقيم التقليدية، ولا تشجع التحليل النقدي ولا تحتاج إلى إيضاح القيم.

ثانياً : المسؤولية النقدية : تعتمد هذه الطريقة على تركيز التربية الاجتماعية على الإستقصاء وحل المشكلات، وتضع الكثير من الاعتبار للتحليل التركيبي وتحليل القيم، وتتضمن تعليمات عن العملية الدستورية وقيم النظام السياسي " والاختلاف بين الطريقتين هو في نوعية الافتراضات التي تضعها، وإذا كان تعليم السلام يختص أساساً بالتغيير فإن الطريقة الثانية تكون أكثر اتساقاً مع أهدافه " (أبوعلام، 1995، 146).

نماذج عالمية:

النموذج الغربي في التربية على المواطنة (أمريكا . اليابان . الصين . بريطانيا..)

تشكل تربية المواطنة هدفاً رئيساً للنظام التربوي في الولايات المتحدة منذ نشأته، وتوسعى الولايات المتحدة من خلال عدد من البرامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1 فهم البنية الأساسية والوظيفية للحكومة المحلية والفيدرالية.
- 2 الارتقاء بالمجتمع سياسياً وديمقراطياً لتحسين الوطنية الديمقراطية.
- 3 فهم مبادئ حقوق الأفراد مع مراعاة مبادئ الحرية والعدالة والمساواة.
- 4 فهم المشكلات والقضايا المحلية والدولية، وأهمية الاعتماد المتبادل بين المجتمعات.
- 5 معرفة وسائل المشاركة السياسية على المستويات المختلفة، واكتساب مهاراتها.
6. تحسين حقوق الإنسان.

ويصعب التعميم بالنسبة لبرامج ومناهج التربية الوطنية حيث تختلف كل ولاية عن الأخرى، إلا أن هذه البرامج تحظى بالاهتمام والعناية من قبل السلطات التربوية في كل الولايات بصور وأشكال مختلفة، فعالية الولايات تكتفي بالمواد الاجتماعية أو القومية "التاريخ، الجغرافيا"، وبعض الولايات تضع منهجاً مستقلاً، وبعضها الآخر يضعها كمادة إجبارية (الريان، 1990، 141)، وتتم من خلال مقررات الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية وعبر المنهج الخفي الذي يتمثل في السياسات المدرسية والممارسات التي تتضح من خلال التفاعل الصفّي وفي المدارس بين الطلاب، وبين الطلاب والمعلمين، والطلاب والإدارة، وبين المعلمين أنفسهم.

كما تستخدم " المعسكرات والمنظمات الطلابية التي تنظمها المدارس خلال فترات العام الدراسي والعطلة الصيفية والتي تهدف إلى خلق نوع من التعاون والتوافق بين العرقيات المختلفة في داخل المجتمع، وكذلك منظمات الكشافة التي تحاول أن تحقق الهدف نفسه، والتي تزرع في الطلاب عنصر الاعتماد على النفس " (عبود وآخرون، 1997، 337).
وتتخذ تربية المواطنة في الولايات المتحدة أشكالاً وأساليب متعددة منها:

1. الأسلوب التقليدي : الذي يعد من أقدم أساليب تعليم المواطنة في الولايات المتحدة، ويهدف إلى تعليم الطلاب قدرًا محدوداً من الأنشطة السياسية، مثل التصويت. و يعتمد المنهج المستخدم على الحفظ والاستظهار.

2. الأسلوب التقني : الذي يعكس توجهاً سياسياً من المفترض أن يدعم التغيير ولكنه لا يحاول تغيير الوضع القائم.

3. الأسلوب (البنائي) "التجريبي" : الذي يشجع الطلاب على ممارسة اهتماماتهم من خلال منهج وأنشطة معدة بشكل متكامل ويعكس توجهاً سياسياً يشجع على البحث الناقد للنظام السياسي والمشاركة الفعالة في الشؤون العامة (أيوب، 1998، 137).

أما في اليابان التي يعد النظام التعليمي بها أهم المقومات السياسية
لنهضتها المعاصرة، والذي كرس لتلقين الأفراد نوعاً من الثقافة السياسية
أدت إلى اكتساب معظمهم توجهات سياسية متماثلة بحيث لم يعد هناك
مجال لقيام الصراعات والخلافات الحادة بينهم مما مهد السبيل لتعبئة
سائر الموارد البشرية لأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشاكل التغيير
الاجتماعي والاقتصادي. فقد وضعت وزارة التربية اليابانية عدداً من
الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال موضوعات التربية الوطنية من
أهمها :

1. احترام الذات والآخرين، والإنسانية كافة.
2. فهم الشعوب والثقافات المختلفة.
3. تنمية استعداد الطلاب على تحمل المسؤولية تجاه أنفسهم،
ومجتمعهم.

4. زيادة الوعي بالمشكلات والقضايا المحلية والعالمية.
 5. تكوين الاتجاهات الخاصة بعملية السلام الدولي.
- ولا تضع وزارة التربية اليابانية مادة دراسية مستقلة تحت مسمى
التربية الوطنية أو التربية الدولية في مراحل التعليم العام، وإنما تضمن
موضوعاتها في معظم المواد الدراسية، وبشكل خاص في مقررات
الدراسات الاجتماعية والتربية الأخلاقية، ويتم اللجوء لعدد من الأساليب

والوسائل لتنفيذ برامج التربية الدولية منها: المواد الدراسية مثل "الدراسات الاجتماعية" التي تتضمن موضوعات أبرزها : "التكافل والتعاون الدولي، العلاقات الدولية، المشكلات الدولية، الأوضاع الدولية والسياسة اليابانية، ثقافات وشعوب العالم، المنظمات الدولية، المعاهدات الدولية، مصادر الثقافة اليابانية، التأثير المتبادل بين اليابان والثقافات الأخرى، دور اليابان في عالم اليوم والغد" (هوك، 1979، 123)، ومن أبرز الآليات المستخدمة في ذلك الأنشطة الخاصة بالمواد والأنشطة التطوعية والثقافية.

وفي الصين فإن طبيعة التربية تقوم على الربط بين التعليم والعمل الإنتاجي لتنمية وتكامل الشخصية، وإدراك أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية على المستوى القومي. يبدو واضحاً أن التعليم بها هو تعليم سياسي بالدرجة الأولى، حيث تسعى برامج التربية السياسية لتحقيق الأهداف التالية :

. تنمية الشخصية المتكاملة للفرد ليكون عاملاً عن وعى اشتراكي اجتماعي ثقافي.

. غرس روح المسؤولية لدى الأفراد، وقبولها كمواطنين.

. احترام الفرد لذاته ولل كبار والسلطات.

. احترام القانون والالتزام به.

.رفع مستوى الوعي بأهمية العمل اليدوي واحترامه.

ويتم الأمر عبر منهج مستقل للتربية الوطنية في جميع مراحل التعليم العام تحت مسمى التربية السياسية، ولا تكتفي بذلك بل تضمن موضوعاتها في معظم المواد الدراسية الأخرى، وتوجه هذه المواد لخدمة أهدافها. وتتمثل أساليب تنفيذ ذلك في ما يلي:

1. رياض الأطفال : حيث يبدأ في هذه المرحلة غرس روح العمل الجماعي واحترام السلطة والالتزام بالنظام من خلال أداء بعض الأعمال البسيطة مثل مسح الأرضيات وترتيب الأدوات والملابس وتعلم الأناشيد الوطنية.

2. التعليم العام : من خلال المواد الدراسية حيث تعد مادة التربية السياسية من أهم المواد الدراسية في مناهج التعليم العام بمراحله الثلاث، وأبرز موضوعاتها : "الأخلاق والعقيدة الشيوعية، الحزب الشيوعي، احترام السلطة، الاشتراكية، الملكية الخاصة والعامية، المشاركة السياسية، النظام، التعاون، المسؤولية".

3. الربط بين التعليم والعلم المنتج : يعد هذا الأسلوب من الجوانب الأساسية للتربية السياسية، وذلك لربط النظرية بالتطبيق وأول الطلاب بالعمل، ويبدأ في المرحلة الابتدائية من خلال قيام الطلاب ببعض الأعمال

الجماعية لتطوير الحقول المدرسية والمشاركة في بعض أعمال المصانع والشركات.

أما في بريطانيا فإن المنهج التربوي بها يسعى إلى تعميق تعلم مهارات الوطنية وادماج الاعتبارات المتعلقة بالمواطنة ضمن التعليم في كل مستوياته ابتداء من السنوات الأولى وانتهاء بالتعليم المستمر وتعليم الكبار (Evans,2000)، وهناك عدة نماذج للتربية الوطنية في التعليم الأساسي في المملكة المتحدة منها:

. القيام بالمشاريع التربوية البيئية.

. تضمين جميع المواد الدراسية بموضوعات التربية الوطنية.

. تنظيم الأسابيع العامة.

. تشكيل جماعات النشاط.

. النقاشات وتمثيل الأدوار.

النموذج العربي في التربية على المواطنة (الأردن . مصر . لبنان .
السعودية):

تشعر الأنظمة العربية بالحاجة إلى إعداد مواطنيها ليكونوا أعضاء مساهمين في مجتمعاتهم التي تباشر التعددية والانفتاح. وتبدأ عملية الإعداد تلك بالتعليم. بيد أن الدراسات التي أجريت من قبل مراكز البحث العالمية كمركز كارنيغي للشرق الأوسط حول برامج التربية

المواطنة في بعض الدول العربية الرئيسة كشفت عن وجود فجوة واسعة بين الأهداف المعلنة لبرامج التربية على المواطنة وبين تنفيذها الفعلي. ففي دراسة لمعهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني حول تربية المواطنة في العالم العربي من خلال تحليل مضمون مقررات التربية الوطنية في كل من الأردن ومصر ولبنان، تم التوصل إلى النتائج التالية :

ضعف قيم المواطنة التي تضمنتها البرامج الدراسية في الدول المشمولة بالدراسة وضعف تناسبها مع الدور الذي يمكن أن تقوم به في إكساب القيم للطلبة، وغياب بعض القيم، وأخرى شبه غائبة على الرغم من أهميتها النسبية للمواطنة سواء على صعيد تكامل قيم المواطنة أو على صعيد ضرورتها في حل مشكلات المجتمع ومراعاة التطورات المستقبلية فيه. كما أن مقررات التربية الوطنية والمدنية فيها تسعى إلى تكريس أنماط ثقافية قائمة يضاعف فيها البعد المبني على حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وتطغى عليها فكرة الولاء والطاعة، مما يعني إن التحولات الاجتماعية التي ترافق التحولات السياسية تفتقر إلى تحولات ثقافية تستهدف الميول والعواطف والمواقف، وتجعل المدارس أطرافاً أساسية فاعلة تؤثر في عملية التحول الديمقراطي في بعدها الثقافي.

غياب التوازن في درجة التركيز على قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان سواء بين الدول نفسها أو بين القيم التي تضمنتها المواطنة، ويعود ذلك إلى أن تحديد محتوى المقررات الدراسية لا يتم في ضوء معايير موضوعية واضحة، وإنما يتم بناء على رغبة أعضاء لجان تأليف المناهج، وهنا فإن قيم المواطنة قد لا تشكل بعدا أساسيا في عملية تأليف المنهج، إلى جانب غياب مساهمات مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية.

أسلوب تقديم القيم ومضامينها لا يساعد الطلبة على تمثل المواطنة وإدراك دورها في بناء المجتمع والدولة، وهي الإشكالية التي تمثل أحد أسباب عدم تمكن برامج التربية الوطنية من تحقيق هدفها، كما أنها احد أسباب ضعف المناهج الوطنية وعدم بروز ووضوح مفاهيم المواطنة في سلوك المتعلمين.

تغليب المصطلحات المشحونة عاطفيا في موضوعات التربية الوطنية وهو ما يشي إلى هيمنة الدولة على المواطنين واعتمادهم عليها. كما أوضح التحليل تباين ورود هذه المصطلحات واستخدامها في سياقات مختلفة. كما كشفت التحليلات على أن المواطنة مرتبطة بقيم عاطفية متصلة بالانتماء للنظام السياسي والولاء لقيادته أكثر مما هي مرتبطة بإعداد المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته وتفعيل دوره السياسي.

إغفال الفئات المهشمة في برامج التربية المدنية والوطنية، ومحدودية الاهتمام بهذه الشرائح الاجتماعية على الصعيد الاجتماعي لحدثته النسبية.

اختلاف تدريس المناهج الخاصة بالتربية المدنية والوطنية في البلدان العربية.

اتجاه البرامج الدراسية في تناولها لقيم المواطنة بشكل أساسي إلى المدخل الاندماجي، وإن كان هناك تناول لبعض قيم المواطنة في موضوعات مستقلة لوحدها بشكل باهت. وقد أشارت النتائج إلى ضرورة تخصيص مادة منفصلة ومستقلة للتربية المدنية والوطنية مبنية على إطار مرجعي يقوم على مبادئ حقوق الإنسان ضمن منهج يمتد على مدار مراحل التعليم الثلاثة، على اعتبار أن ذلك يمثل مدخلا مناسباً لتعزيز المواطنة.

مكنت دراسة برامج التربية الوطنية في بعض البلدان العربية من الوقوف على حقيقة ميلها نحو تكريس الأنماط السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة في هذه الدول، كما أنها غابت الكثير من المواضيع التي تخاطب احتياجات المجتمع الأساسية، بالإضافة إلى تجاوز المتغيرات المحلية والعالمية، كما أن تغييب بعض الحقوق في البرامج أضعف

التأكيد عليها جعلها عرضة للانتهاك وخصوصا للفئات الأضعف كالطفل والمرأة والمعاقين والعمالة المهاجرة وغيرها.

و بالنظر في التجربة السعودية فإن التربية الوطنية تعد من الوظائف الأساسية للتعليم، فقد نصت سياسة التعليم على:

- تربية المواطن ليكون لبنة صالحة في بناء أمتة ويشعر بمسؤوليته لخدمة بلاده والدفاع عنها.

- تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات والخبرات التي تجعل منه عضوا عاملا.

- تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع واعدادهم للإسهام في حلها.

- تأكيد كرامة الفرد وتوفير الفرص لتنمية قدراته حتى يستطيع المساهمة في نهضة الأمة.

وقد أوردت خطة مادة التربية الوطنية الأسباب الموجبة لتدريسها في مراحل التعليم المختلفة، ممثلة في كونها ضرورة وطنية واجتماعية ودولية، وعند مقارنة ما تضمنته هذه الأسباب الثلاثة مع ما تقدم عرضه من دوافع مهمة للتربية الوطنية يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

- يوحى السبب الأول بحس الانتماء والهوية. كما يوحى السبب الثاني

بحس المعرفة وتنمية القدرات والقيم والاتجاهات والمشاركة في خدمة

المجتمع ومعرفة الحقوق والواجبات. أما السبب الثالث فيوحي بحس
طبيعة إعداد المواطن وفق الظروف والمتغيرات العالمية.

ولإبراز دور وأهمية التربية الوطنية في إعداد المواطن الصالح، فإن
الأسس الثلاثة التي كانت من أسباب تدريس التربية الوطنية يمكن
تفسيرها في ظل الأهداف التي يتوجب تحقيقها والمتمثلة في :

- تزويد الطالب بالمعارف والقيم والاتجاهات التي تنمي معنى الانتماء
والهوية (ضرورة وطنية).

- اكتساب الطالب المعرفة والمعلومات التي تمكنه من خدمة دينه ووطنه
وشؤونه الخاصة (ضرورة وطنية).

- تزويد الطالب بالقدرات والمهارات ليتمكن من القيام بدوره تجاه
القضايا والمشكلات التي تواجه مجتمعه ووطنه وأداء الدور المطلوب منه
(ضرورة اجتماعية).

- إكساب الطالب المهارات الاجتماعية التي تساعد في التعامل مع
الآخرين، المساهمة والاهتمام بشؤون الآخرين، بناء الشخصية الإسلامية
المتكاملة، احترام شعور الآخرين ووجهات نظرهم (ضرورة اجتماعية).

- المشاركة في الظروف المحيطة بالطالب من بيته إلى مدرسته ثم
مجتمعه، وذلك يكسبه القدرة على مواجهة الأحداث التي يقابلها أو يقابلها
مجتمعه (ضرورة اجتماعية).

- معرفة الأنظمة الحكومية (السياسية) التي يعيش في ظلها الطالب، والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ضرورة اجتماعية).
- إعداد الطالب وفق الظروف العالمية المتغيرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى يدرك دوره وموقفه تجاهها ومساندة مجتمعه في ظل هذه الظروف والمتغيرات (ضرورة دولية أو عالمية).

تربية المواطنة في دول المغرب العربي:

التجربة التونسية: تطمح التربية المدنية في تونس إلى المساهمة في إنتاج وعي يكرس قيم المواطنة وممارستها، وكل ما تشير إليه تلك القيم والمفاهيم من معان تتصل بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كما هي معترف بها في التشريعات الوطنية والدولية، الأمر الذي يمكن المتعلمين من توظيف التواصل للعيش مع الآخرين ومن فهم أفضل للعالم الذي ينتمون إليه، وتفاعل أرقى مع العصر الذي يعيشون فيه. لذلك فإن القيم والمبادئ الواردة خاصة في العنوانين الأول والثاني من القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي هو ما تسعى مادة التربية المدنية إلى بلورته وإنجازه من خلال أهدافها العامة التالية (الميثاق التوجيهي للتربية، 2002):

اعتزاز المتعلم بذاته تجسيدا لانتماءاته الحضارية في أبعادها العربية

و الإسلامية و الإنسانية.

. تبني قيم المواطنة والمدنيّة وحقوق الإنسان استعداداً للمشاركة في
الحياة العامّة.

. بناء موقف إيجابيّ مستقلّ في ضوء ممارسة الفكر النقدي.
. تمرّ التّربية المدنيّة عبر قنوات متعدّدة كالأسرة، وتنظيمات المجتمع
المدني ووسائل الإعلام والثّقافة، إلّا أنّ المدرسة تبقى دورها أساسيّاً
ومتميّزاً في إكساب المتعلّم أدوات التّفكير والنّشاط التي تسمح بنقل
المعرفة وتحويلها إلى خصال وممارسات نافعة.

إنّ المنظومة الفكرية والقيمية التي تتأسّس عليها التّربية المدنيّة تنتهي
إلى مصادر عديدة ومتداخلة تستقى مضامينها من مجالات معرفيّة
متنوّعة، فهي توظّف المعارف القانونيّة والتاريخيّة والاجتماعيّة والأفكار
ذات الصّبغة الفلسفيّة والمنتجات الأدبيّة وكلّ ما ينبي الإدراك ويهذب
الذوق والسّلوك ويمنح العقل القدرة على الفهم والنّقد وبناء المواقف
الإيجابيّة والمستقلّة.

تشكّل هذه التوجّهات القيمية والتّربويّة الموجه المحوري لأنشطة
مدريّة التّربية المدنيّة الذين يتولون توجيه المتعلّمين ومساعدتهم على :
. تملك المعارف ذات المرجعيّة الوطنيّة والإنسانيّة والقدرة على توظيفها.
. تبني القيم وبناء المواقف الموضوعيّة والمستقلّة.

. اكتساب السلوكيات والممارسات المدنيّة المتفاعلة مع المحيط الاجتماعي.

ويقوم المتعلّمون في القسم بتحليل الظواهر الاجتماعية ودراسة الحالات والتدرّب على قواعد الحوار، وكيفية إبداء الرّأي والدّفاع عنه، وتفهم الرّأي المخالف، والوعي بفضائل التّسامح والاعتدال، ونسبيّة الحقائق والنّقاش الحرّ وأداب التّواصل كما يكتسبون الحسّ المدني ويعون حقوقهم ومسؤوليّاتهم ويتحفّزون لممارسة تلك الحقوق وتحملّ المسؤوليّات ليكونوا مواطنين فاعلين في نطاق عالم جديد وفي فضاء ثقافة كونيّة. ويمثّل هذا المسار التّعلّمي سندا لمسار المجتمع الديمقراطي، يمدّه بمضامين الحداثة، ويدعم مسيرته بقيم المشاركة والمبادرة والتّجديد، ويساهم في رفع أداء المدرسة ويفعّل وظيفتها التّربويّة ويجعلها مركز إشعاع ثقافيّ وتربويّ. ولذلك فهي تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

. اعتزاز المتعلّم بذاته تجسيدا لانتماءاته الثّقافيّة والحضاريّة في أبعادها المختلفة.

. تبنيّ قيم المواطنة والمدنيّة وحقوق الإنسان استعدادا للمشاركة في الحياة العامّة.

. بناء موقف إيجابي في ضوء ممارسة الفكر التّقدي.

كما تطمح إلى ترسيخ الوعي بالهوية الوطنية التّونسيّة وتقوية القدرة على الاندماج في المجتمع بما يتطلّبه ذلك من مواقف وسلوكيات ترعى الحقّ وتتقبّل الواجب طوعا وتؤدّي إلى إذكاء عواطف المتعلّم نحو وطنه تونس ومعرفة قيمه الفكريّة و الثّقافيّة.

التجربة المغربية:

تتوخى التربية على المواطنة بالمغرب تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية، والتدرب على ممارستها، وتستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين الإنسان/المواطن القادر على السير بالمجهود التنموي لبلاده إلى الأمام، في وقت تزايدت فيه توقعات المواطنين، و مستلزمات العالم الذي نعيش فيه. (الميثاق الوطني للتربية و التكوين، 2000، 9-10)

لقد تحددت ملامح شخصية المواطن المرغوب في تكوينه في الغايات والمثل العليا التالية :

- . التحلي بالاستقامة و الصلاح و الاعتدال و التسامح.
- . الشغف بطلب العلم و المعرفة و التوقد للإطلاع و الإبداع.
- . التطبع بروح المبادرة الإيجابية و الإنتاج الفعال.
- . التمسك بثوابت و بمقدسات البلاد (الإيمان بالله، حب الوطن، التمسك بالملكية الدستورية).

- .التشبع بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص.
- .الوعي بالواجبات والحقوق وتبني الممارسة الديمقراطية.
- .الانفتاح على الآخر والتشبع بروح الحوار وقبول الاختلاف.
- .التشبث بالتراث الحضاري والثقافي للبلاد بتنوع روافده وحمولته من القيم الخلقية والثقافية.
- .التوفيق الإيجابي بين الوفاء للأصالة والتطلع الدائم للمعاصرة، في تفاعل مع مقومات الهوية الوطنية وفي انفتاح على الحضارة الإنسانية العصرية.
- .المساهمة في رقي البلاد وتقديمها العلمي والاقتصادي والاجتماعي والانفتاح على العالم.
- وبذلك تحددت غايات التربية على المواطنة في المجهود الذي تساهم به المدرسة لتكوين المواطن /الإنسان الواعي والممارس لحقوقه وواجباته تجاه ذاته وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها (منهاج مادة التربية على المواطنة).

وممارسة المواطنة ليست مرهونة "بالرشد القانوني" الذي يخول المشاركة في الحياة السياسية، بل إن لكل مرحلة بدءاً بالسنوات الأولى من الحياة، أشكالاً وتعايير وصيغ لتلك الممارسة متى تم تحسيس الأطفال بها. وبناء على ذلك، فإن تصور التربية على المواطنة من هذا المنظور من

شأنه أن يحدث - مع مرور الزمن وتضافر جهود قنوات أخرى - ذلك التراكم الذي يغرس قيم المواطنة في الفكر والوجدان ويجعل من بلورتها وتفعيلها أمراً طبيعياً، إرادياً متسماً بالديمومة (منهاج مادة التربية على المواطنة).

وهكذا تحددت أهداف التربية على المواطنة بالمغرب فيما يلي :

. على المستوى المعرفي: اكتساب رصيد معرفي ذوطابع وظيفي في مجال المواطنة ومعرفة أساليب وتقنيات وأشكال تواصل تساعد على الاشتغال بطريقة منهجية.

. على المستوى الوجداني: التشبع بقيم المواطنة بشقيها المتمثلان في الحقوق والواجبات ثم تكوين مواقف إيجابية تخدم المواطنة النشيطة.
. على المستوى العملي: القيام بأعمال ملموسة، مهما كانت بسيطة، تعبيراً عن بلوغ الهدف من التعلم في مجال التربية على المواطنة.
النظام التعليمي الجزائري وفلسفة التربية على المواطنة

نالَت التربية على المواطنة في الإصلاحات الأخيرة لمنظومة التربية والتعليم اهتماماً بالغاً جعلها مادة دراسية ضمن مناهج التعليم بمراحله الثلاث بالرغم من بقاءها كمادة ثانوية، ويدعم القانون التوجيهي للتربية الوطنية للعام 2008 هذا التوجه المبني على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفقاً لهذا القانون، يجب على المدرسة "تنمية معرفة واحترام

حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل" (القانون الأساسي للتربية، 2008). وبالمثل فإن أحد الأهداف الرئيسية المعلنة للتعليم في الجزائر يتمثل بإرساء أسس مجتمع يضمن "ترقية قيم ومواقف إيجابية لها صلة، على الخصوص، بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية والممارسة الديمقراطية.

وفقاً للقانون الأساسي للتربية الوطنية في الجزائر، فإن الهدف الرئيس للمدارس الجزائرية في مجال تربية المواطنة هو "إثبات الشخصية الجزائرية" من خلال تعزيز "القيم ذات العلاقة بالإسلام والعروبة والأمازيغية" (الثقافة البربرية)، نظراً إلى كونها تمثل المبادئ المؤسسة الثلاثة للأمة الجزائرية التي ينص عليها الدستور. فضلاً عن ذلك، يجب أن تسهم المدرسة في إبراز صورة الجزائر كما تم التأكيد على البعد الإسلامي في أحد أهداف التعليم، والمتمثل في "تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية".

وبرغم ذلك لا تزال الموضوعات المتعلقة بالمشاركة المدنية في الكتب المدرسية الخاصة بالتربية الوطنية محدودة. فالموضوعات المتعلقة بالعمل التطوعي وخدمة المجتمع ورعاية البيئة والموارد الطبيعية ورعاية المرافق العامة والأعمال الخيرية تبدو مشتركة بين الدول العربية. وغالباً ما تُقدم مساعدة المحتاجين والمرضى بوصفها واجباً دينياً أكثر من كونها مسؤولية

مدنية. وتقتصر فكرة المشاركة المدنية على جوانبها الاجتماعية بدلاً من الحياة السياسية. وتعدّ قضايا المشاركة في الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب أو المشاركة في الأنشطة المجتمعية التي تهدف إلى التأثير على السياسات من بين القضايا الأقل شيوعاً بين الدول العربية، ففي الجزائر ولبنان والسلطة الفلسطينية وتونس تبدو كتب التربية الوطنية صريحة تجاه أهمية المشاركة في التصويت وبصورة أعم في الحياة المدنية كما في المنظمات الوطنية والإقليمية، بالرغم من اعتبار التربية المدنية مادة تعليمية إستراتيجية بين المواد المدرجة في المناهج التعليمية بالجزائر، وتهدف أساساً إلى تنمية الإحساس بالمصلحة العامة واحترام القانون وحقوق الإنسان، وتقوم على فكرة تكوين الفرد تكويناً اجتماعياً وحضارياً، يؤهله للعيش كمواطن صالح، يشعر بمسؤوليته، واع بالتزاماته، كعضو كامل الحقوق في المجتمع الذي يساهم في بنائه، يدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات، متشبع بشخصيته الوطنية، متفتح على القيم العالمية، قادر على التكيف مع الوضعيات، ومجاهة المشاكل التي تواجهه في حياته اليومية.

و هي بذلك تهدف إلى تدعيم وتعميق المكتسبات القبلية المتعلقة بواجبات المواطنة والسلوك الديمقراطي، وحسن الاتصال والتواصل واكتشاف العلاقة بالمؤسسات الوطنية والعالمية.

و لذلك فإن برامجها المسطرة تستهدف مجموعة من الكفاءات من
بينها:

أن يكون المتعلم قادرا على توظيف مكتسباته المعرفية والسلوكية في
المجالات التالية :

. العلاقة بالمؤسسات العمومية والخدماتية.

- السلوك الديمقراطي في الحوار والانتماء إلى الجمعيات و الهيئات
المنتخبة.

- الإعلام والاتصال و التواصل.

- العلاقة القانونية للمواطن مع غيره والتأمين على حياته.

- ترشيد الاستهلاك.

- علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي من خلال المؤسسات الوطنية و
الدولية.

- إبراز علاقة المواطن ببعض المؤسسات العمومية والخدماتية،.

- المحافظة على الأملاك العمومية و احترام الملكيات الخاصة.

- ممارسة الحوار البناء والنقد الموضوعي في قضايا الحياة، و تقبل
الرأي المخالف.

- تحمل المسؤولية في إطار الانخراط في الجمعيات.

- تحديد دور وسائل الإعلام والاتصال في التوعية والتثقيف، والتعامل الإيجابي معها.

- تحديد العلاقة بين المواطن والقانون، والالتزام باحترامه واللجوء إليه لفض النزاعات.

- إبراز آثار التغذية الناقصة وتخطيط الرواتب الغذائية السليمة.

- توظيف قواعد استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك.

- إبراز علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي، من خلال بعض المنظمات الوطنية و العالمية، وحسن تمثيلها في الخارج.

وتستخدم لذلك مجموعة من المجالات المفاهيمية من بينها :

. المؤسسات العمومية والخدماتية . الحياة الديمقراطية . الإعلام

والاتصال . المواطن والقانون . المواطن والاستهلاك . الجزائر والمجتمع الدولي.

كما تعتمد في ذلك على مجموعة من التوجهات المنهجية التي تدور

حول:

- إستراتيجية التعليم والتعلم القائمة على أساس إستراتيجية التفاعل

الصفحي المستندة إلى أسلوب طرح الأسئلة، واستقبال الإجابات. والحوار و

المناقشة و الاستنتاج. واستراتيجية الاكتشاف والخبرة العملية المرتكزة إلى

نشاط المتعلم بصورة رئيسية، واستراتيجية العرض التي تشمل عدة

أساليب منها : الشروح - العروض التوضيحية (الحية والمتلفزة) وعروض الأفلام والصور والأشكال، ويرتكز النشاط فيه على ما يقوم به المعلم، بوصفه منظماً للخبرات التعليمية.

في ضوء هذه التحولات، فإن المسعى التربوي في مجمل أهداف و غايات المنهاج يرمي إلى بناء شخصية المتعلم من النواحي العقلية والوجدانية و المهارية و السلوكية، من خلال اكتسابه كفاءات بالاعتماد على نشاطه الذاتي، تؤهله للتفاعل مع محيطه الوطني والمحلي والعالمي. وتشير الدراسات التي أجريت إلى أن الجانب العملي من تربية المواطنة يتم إهماله أو يغفل تشجيعه إلى حدّ كبير. ويعيق ذلك تطور خبرات ومهارات المواطنة الحقيقية لدى الطلبة. إضافة إلى ذلك فإن البيئة المدرسية لا تزال استبدادية ولا تفضي إلى تعزيز تلك المهارات، وبالتالي من غير المرجح أن ينمي الطلبة التصرفات السلوكية والقيم الاجتماعية التي من شأنها أن تدعم الديمقراطية والتعددية.

نتائج و خلاصات

آفاق التربية على المواطنة في الجزائر:

يقوم المجتمع الجزائري على الأصول الثابتة المبينة في الدستور، ويحتاج المواطن إلى التنوير بالمعرفة والقيم والمهارات التي تساعد على أداء دوره تجاه مجتمعه وعلاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى وتأثيره وتأثره

بها، والأهم من ذلك كيف تستطيع مادة التربية الوطنية تحويل ذلك إلى سلوك عام يشمل حياة المواطن والمجتمع، إذ ليس من الممكن أن تقوم مادة التربية الوطنية وحدها بهذا الدور الكبير في إعداد المواطن بكل مقومات المواطنة الجيدة، ما لم تتحدد سياسة التعليم وأهدافها ودور المنهج ككل وجوانب الأنشطة المدرسية الأخرى، بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني، ولذلك فإن مستقبل التربية على المواطنة ينبغي تصوره وفقا للسياسة التعليمية المرسومة بالقانون الأساسي للتربية الموجه لفلسفة الإصلاحات الأخيرة، التي أكدت على إعداد المواطن الصالح وفق شرطين أساسيين : الأول أن يكون عضوا عاملا مؤديا لواجبه متمسكا بحقوقه في المجتمع. والثاني أن يكون مدركا لواجباته وحقوقه، عارفا بالأثر الاجتماعي الذي يترتب على حسن القيام بها. وقد تضمنت أهداف سياسة التعليم لإعداد المواطن الصالح الأبعاد التالية :

1. فهم وقبول المسؤولية كمواطن.

2. فهم الهيكل التنظيمي للدولة على المستوى المحلي والإقليمي.

3. فهم دور الأفراد والمؤسسات في عمليات اتخاذ القرارات السياسية.

4. فهم مبادئ حقوق الإنسان وتنمية القدرة على الاختيار ومراعاة

المبادئ التي تحكم المجتمع

5. تقدير القانون واحترامه والالتزام به.

6. الوعي بقضايا الأمة وتنمية مهارات التميز بين البدائل المختلفة بخصوص هذه القضايا.
7. معرفة التحديات التي تواجه المجتمع، والمشاركة في تصور حلول لها.
8. فهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وأهميه العلاقات فيما بينها.
9. فهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرار السياسي وإكساب الطلبة المهارات اللازمة لذلك.
10. تنمية روح الولاء للوطن والتعريف بكفاح رموزه وجهودهم لاستقلال الوطن وإعلاء شأنه.
11. غرس حب الوطن في النفوس، مع العمل من أجل تقدمه وإعلاء شأنه والدفاع عنه.
12. تعريف الناشئة والشباب أن وطنهم أرض البطولات والجهاد.
13. غرس حب العمل المنتج أياً كان نوعه في النفوس لأهميته في نهضة الأمة.
14. تنشئة الطلاب على العادات الصحيحة وقواعد الأمان والسلامة العامة وحب الرياضة والألعاب البدنية المناسبة.

15. تأصيل بر الوالدين في واحترام الأقارب، والمحافظة على كيان الأسرة بوصفها النواة الأساسية في بناء المجتمع السليم.

يمكن أن تتحقق هذه الأهداف بوجود تعاون وثيق بين الأسرة والمدرسة والمجتمع ويتطلب ذلك التنسيق الكامل مع المؤسسات الأخرى ذات الصلات التربوية، التي يتعرض لها المواطن كوسائل الإعلام والصحف والمجلات ودور العبادة ووسائل الترفيه كالأندية والفضاءات الرياضية و الثقافية التي تحقق التفاعل مع الآخرين.

الأسرة: يعتبر الوالدان بمثابة المعلم الأول للطفل والأكثر تأثيراً فيه يقومون بتعليم القيم والعادات الوطنية، ويمكن للوالدين مساعدة أطفالهم على تعلم الواجبات الوطنية كونهم المثل الأعلى الذي يحتذي به الأبناء من خلال :

1. إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية من خلال التحادث حول القضايا العامة.

2. تشجيع الطفل على المشاركة في مشاريع خدمة المجتمع مثل تنظيف الحي والمنطقة.

3. توفير مكتبة منزلية تعلم الوطنية مثل الكتب والمجلات والصحف للاستعانة بها في تعليم الأطفال.

- المدرسة: ينبغي للمدرسة من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية أن تحقق " فهم مبادئ حقوق الأفراد وتقدير واحترام النظام ومعرفة قضايا الأمة المعاصرة وفهم أهمية اعتماد المجتمعات على بعضها البعض، وفهم وسائل المشاركة في اتخاذ القرار السياسية " (المجادي، 1999، 9). وتستطيع المدارس تعزيز القيم والواجبات الوطنية من خلال النشاطات التالية :
1. بث المعلومات حول الواجبات الوطنية في جميع الدروس ولجميع المراحل والتركيز عليها في الدراسات الاجتماعية والأدبية.
 2. دعوة التلاميذ للقراءة والتحليل ومناقشة حالات وقصص حول الأفراد المرتبطين بالحياة المدنية في مجتمعاتهم في الماضي والحاضر.
 3. ربط التلاميذ بالنشاطات الوطنية ونشاطات تمثل الأدوار في جوانب من المسؤوليات المدنية.
 4. بناء البرامج المدرسية الخاصة بخدمة المجتمع كجزء من المنهاج المدرسي.
 5. تعزيز الدروس الخاصة بالقيم الوطنية من خلال صياغة الأدوار وفتح الحوار القضايا العامة والأحداث الحالية.
 6. تحديد الواجبات التي تدفع الطلاب للمشاركة في النشاطات السياسية والاجتماعية.

7. تنظيم الزيارات المختلفة واللقاءات المتنوعة مع المسؤولين
والمؤسسات.

8. تنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة لخدمة الوطن
والمواطن.

الإعلام: " للإعلام دورا كبيرا في توعية الأفراد بمسؤولياتهم الفردية
والجماعية وبناء روابط بين أبنائه وغرس العادات والقيم وإيجاد
اتجاهات موحدة " (عبدالله، 135)، ويمكن للإعلام أن يقوم بدوره عن طريق
البرامج الهادفة التي تعمق المواطنة، وعن طريق الصحف التي توضح
إنجازات الوطن وتزيد من روح المواطنة وغيرها من الوسائل التي من شأنها
ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه والاعتزاز بالانتساب إليه وبيان حقوق
المواطن وواجباته.

المسجد: رسالة المسجد مهمة لبث العقيدة الصحيحة والعبادة
والأخلاق بعيدا عن التطرف والتزمت والانغلاق، عن طريق الدعاة
والخطباء وأئمة المساجد الواعين لدورهم ولرسالة المسجد وأثره في نشر
ثقافة السلم والتسامح وتقبل الآخر والبعد عن التشدد بمقتضى الفهم
السليم لرسالة الدين والوعي الصحيح بمقتضياته.

مؤسسات المجتمع المدني: تقوم هذه المؤسسات بدور مهم في تنشئة
الشباب بملء أوقات الفراغ بما يعود بالنفع عليهم، ودفعهم لممارسة

هواياتهم الرياضية والثقافية والاجتماعية، وتعزيز القيم الحسنة من تعاون وتكاتف وتناصح ولذلك لابد من الاهتمام بها من قبل الدولة والمواطن على حد سواء.

توصيات:

في هذا المجال توصي الدراسة بما يلي:

. التأكيد على أهمية تدريس التربية المدنية والوطنية منذ المراحل الأولى للتعليم تحقيقاً لأهدافها الأساسية في بناء المواطنة والمجتمع الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسان.

. مراجعة الكتب الدراسية بصورة دورية بهدف تحقيق التوازن في عرض قيم المواطنة، ومراعاة التدرج في ذلك بما يتفق مع المستويات التعليمية وأولويات المجتمع، وعرض موضوعات المواطنة بصورة موضوعية ومحيدة.

. زيادة حجم المادة الخاصة بالمواطنة ضمن البرامج الدراسية و التعامل مع مفاهيم حقوق الإنسان بشكل صريح و واضح ومتوازن وبصورة شمولية.

. إشراك المؤسسات المدنية المعنية بحقوق الإنسان والمرأة و الطفل ومنظمات المجتمع المدني في مراجعة الكتب والمضامين الدراسية و تقديم الإقتراحات .

. إجراء الدراسات والبحوث حول مدى الإلمام بالمواطنة من منظور حقوق الإنسان على المتعلمين والمعلمين والإدارة المدرسية للنظر في مدى إلمامهم بالمواطنة وممارستها.

. تدريب واضعي مناهج التربية المدنية والوطنية على مضامين حقوق الإنسان وفقاً للفهم الدولي بشكل دوري، واتباع وسائل التدريس الحديثة في تعليم مناهج التربية الوطنية.

. الاهتمام بحقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك - كالطفل والمرأة والمعاقين والعمال المهاجرين وغيرهم- في مناهج التربية المدنية والوطنية.

. إدماج حقوق الإنسان في مناهج التربية المدنية والوطنية من أجل وقف انتشار الثقافات المناقضة لها وإعاقة بناء الدولة المدنية الحديثة.

. تعليم أهمية العمل والانتاج والمشاركة فيهما وضرورة تقديسهما ضمن دروس التربية المدنية بطريقة تخدم المواطنة الحقة.

المراجع:

1- ابن منظور(2000): لسان العرب، دار صادر للطبع والنشر، ط1، ج 15، بيروت.

2- أبوعلام، رجاء(1995): تنمية الوعي لمفهوم السلام والتسامح لدى الأطفال، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر، الكويت.

- 3- إسماعيل، علي سعيد(1998): التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، دارعالم الكتاب، ط1، القاهرة.
- 4- أيوب، عيسوي(1998): أي تربية وأي مواطنة، مجلة التربية، ع 25، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، الكويت.
- 5- الحبيب الجنحاني(2008): المواطنة والحرية، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية "المواطنة في الوطن العربي"، منتدى الفكر العربي، 21-22 نيسان 2008، الرباط.
- 6- الحقييل، سليمان عبد الرحمن(1990): الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، مطابع الشريف، ط1، الرياض.
- 7- السليمان سليمان سعد(1998): اتجاهات بعض المربين نحوالدراسات الاجتماعية في مدينة الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، رسالة الخليج العربي، ع38، الرياض.
- 8- الموسوعة العربية العالمية (1996): مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.
9. الكواري علي خليفة (2001): مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264، بيروت.
10. القانون التوجيهي للتربية الوطنية (2008) : وزارة التربية الجزائرية، الجزائر.

11. العريان، جعفر يعقوب (1990): التجربة الأمريكية في تطوير المواد الاجتماعية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، ع 4، مارس 1990م.
12. المجادي، فتوح (1999): المواطنة والتربية البيئية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، ع 31، الكويت.
13. القحطاني، سالم علي (1999): التربية الوطنية "مفهومها، أهدافها، تدريسها"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، رسالة الخليج العربي، ع 66.
14. تقرير التنمية الإنسانية العربية (2004): نحو الحرية في الوطن العربي، المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، عمان.
15. تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003): نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان.
16. عيد الحسبان (2011): المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الأردنية، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان.
17. كمال بومنيير (2010): النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، دار الأمان، الرباط.

18. محمد فاعور ومروان المعشر(2011): التربية من اجل المواطنة في العالم العربي: مفتاح المستقبل، اوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت.
19. حجازي، آمنة(2000): الوطنية المصرية في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، القاهرة
20. عبد الله عبد التواب (1993): دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني، مجلة دراسات تربوية، القاهرة.
21. علي، سعيد إسماعيل(1999): رؤية سياسية للتعليم،، دار عالم الكتاب، ط1، القاهرة.
22. هويدي، فهمي(1995): المواطنة في الإسلام. مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط، العدد 5902، الأربعاء 1995/1/25م.
23. هوك، جلين(1997): اليابان أتضع سياسة تعليمية للسلام أم لا؟، ترجمة درية الكرار، مجلة مستقبل التربية، ع 2، ليونسكو.
24. وزارة التربية التونسية، "برامج التربية المدنية بالمرحلة الثانوية"، سبتمبر 2008.
25. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي المغربية، مديرية المناهج، البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الإبتدائي، أيلول/سبتمبر 2011.

- 26 - Diversity Banks, Group Identity and Citizenship Education in a Global Age. Educational Researcher, Washington: Apr 2008
- 27 - Rimmington Gibson, et al, Developing Global Awareness and Responsible World Citizenship With Global Learning Roeper Review. Bloomfield Hills: Vol. 30, Iss. 1, Jan-Mar 2008.
- 28 - Kubow, Patricia. K. Citizenship Education for the 21st — Philippe Meirieu, citoyenneté et éducation démocratique,
<http://www.f3miticbjn.ch>
- 29 - Segnatelli, Barbara levick. Learning — Citizenship : Intergenerational Socialization and the Role of the High School Civics Curriculum in Adolescent Efficacy. University of Maryland .college Park. Ph. D., PP : 269, 1997.
- 30 - Segnatelli, Barbara levick. Learning Intergenerational Socialization and the Role of the High School Civics Curriculum in Adolescent Efficacy. University of Maryland .college Park. Ph. D., PP : 269, 1997.